

# متلازمة الهروب والمعرفة أزمة اللجوء والعنصرية-نجيب نصير

في مقالته هذه، يقدم نجيب نصير عدداً من المفاهيم والاصطلاحات الجديدة، أو القديمة الجديدة. إنه يميّز بين "المجموعات والمجموعات السكانية". إنه يتكلم عن عالمين، "الجهالي والمعرفي"؛ و"عنصريين"، كلاسيكية ومحدثنة؛ و"غيبوبين"، حدائي معرفي وكلاسيكي جهالي. إنه مقارنة لواحد من أكثر المواضيع سخونة اليوم، الهجرة من المنشأ إلى المصنوع والعنصرية وما بينهما.

يمرّ العالم في هذه الحقبة بطور انتقال إلى مرحلة معرفية جديدة، تبدو شمولية وضخمة هذه المرة ويمكن لها أن تهدد الوجود الفيزيائي نفسه للمجموعات السكانية التي ترفض المفهوم الحديث للاجتماع البشري الذي يتمظهر في الدولة المدنية المعاصرة. هذه المجموعات السكانية لن تقوى على مواكبة الإنتاج المعاصر مهما فعلت. لا بل سوف تدفع ثمن تخلفها هذا، تحديداً وأضعافاً مضاعفة،

...والذي لم يلحق  
بتحقيق تلك المفاهيم  
وممارستها، لن يجد له  
مكاناً حتى في العربة  
الأخيرة من القطار.

موغلة في الجوع المعرفي والثقافي، بالإضافة إلى سحل مقوماتها الإنتاجية والثقافية في زوارب الضعف والتردي. ولعل ظاهرتي الهجرة واللجوء الغريزيان، وبهذه الكثافة، إلى حواضر الكرة الأرضية، تعطينا فكرة عن الدرك الحقوقي الذي وصلت إليه تلك السكانيات

لقد كان القرن العشرين قرناً تبسيطياً أمام ما ستواجهه تلك الأطر السكانية المشار إليها من صعوبات وجودية. فالمعرفة في أنطلاقتها هذه سوف تغيّر المفاهيم المسلّم بها. والذي لم يلحق بتحقيق تلك المفاهيم وممارستها، لن يجد له مكاناً حتى في العربة الأخيرة من القطار. هذا ما تتحسسه غريزياً فئران السفن الغارقة، ما يجعل من الهجرة واللجوء، مؤشر جدير بالملاحظة والتمحيص، فهو حبل الوصل بين المكانين، الجهالي والمعرفي، وعند هذه النقطة بالضبط سوف تقع مشكلة تفسير العنصرية. فالجهالي هو من فشل في تأسيس مجتمعه المعاصر، مولداً منه الدولة الحديثة التي يعرفها القاصي والداني، والتي تتميز بإبتماعها عن العنصرية خضوعاً لتجربة المساواة/الإندماج، نتيجة بعض تجارب القرن العشرين الحياتية ومنها الفاشية والنازية وألبارتيد والصهيونية. أما المعرفي الذي أنشأ مجتمعاً وطوره، وأدمجه بقوة القوانين، فلسوف يصاب بصدمة عدم كفاية قوانينه لإدماج المهاجرين، وهذا بالذات موضع الأخذ والرد، وإنقسام الرأي والرؤى حول مسألة الهجرة واللجوء. ولسوف يحيل "المهاجر" أو طالب اللجوء كل صعوبات هذا الانتقال، إلى سوء طويّة الحادثة، التي تمخضت عن يمين شعوبي قد لا يتناسب مع مستقبل وجوده، في مجتمع ذي هوية ناجزة.

نحن أمام رؤى مستجدة للقيم من خلال هذا التصادم غير المفاجئ. لقد وعى جلتنا الدنيا على وقع سير المهاجرين وحكاياهم، ووقائع مغادراتهم القسرية أو الطوعية، والتي تتضمن وتشير إلى الهجرة على أنها

مجرد إنتقال مكاني. فالمهاجرون السابقون الذين يشكّلون جماعة ثقافية بانتظارهم في بلاد المهجر، ما ينبئ عن جهوزية للدخول في الغيتو المعرفي الجاهز هناك، في مجتمعات تجاوزت زمن الغيتو الكلاسيكي المقابل للغيتو الكلاسيكي الجهالي ومفاعيله، والذي يسقط معارفه على تفسير القيم المجتمعية لبلدان المصعب. وطبعاً لا لزوم هنا للتذكير بأن التعميم قتال – إذ أن المعايير هنا تتم على أساس الظواهر، والمشاكل المجتمعية النابعة من الفوارق المعرفية المؤدية إلى سلوكيات كلاسيكية صادمة، من دون إعطاء أي إهتمام لعاملين في غاية الحساسية هما:

الأول: فهم القيم المؤسسة لمجتمع الرخاء القادر على استيعاب الهجرة التي عليها تبني هذه القيم، وليس مراعاتها فقط، أو مقاومتها، أو تفسيرها بالمعايير القديمة، فالحرية مثلاً هي حرية مقننة ومسؤولة، وليست مجرد صورة معكوسة عن الحرية في بلاد المنشأ.

الثاني: الفهولة والتعالي، وهي منظومة معرفية شوهاء، ومضادة للحضور المجتمعي، عبر العمل، والمحافظة على الملكيات العامة، والمشاركة الإيجابية في النشاط المجتمعي والخ من مجموعات القيم الممارسة والمؤدية إلى الإنتاج، صانع الهوية ومشهرها، حيث تتوحد نشاطات جل المهاجرين على إستعادة ثقافة (وليس فلكلور) بلاد المنشأ، في إستغلال معاكس وسلبى للحقوق الناظمة للمجتمع، بطريقة إستعلائية تستثني نفسها من إستحقاقات الإنتماء، بحجج مثل تمايز الهوية التي لم تنجز مطلقاً.

هذان العاملان هما من يقودا الغيتويات المتعددة إلى العنف، إن كان على شكل جريمة منظمة، أو على شكل فردي تحت غطاء السمعة العنيفة، أو بشكل فهلويات إبتزازية كالعيش على تعويضات البطالة أو اللجوء، أو حتى على فرض معارك أيديولوجية تحت لافتات الحقوق والحرية والديمقراطية، كقضايا النقاب، والبوركييني، وختان الإناث. وفي هذا تعبير عن عدم الثقة بالمجتمع كوصفة لعلاج الفوضى والعنف، وهو عكس التسالم

...التسالم، المبرر  
الأول لحصول  
المجتمع.

المبرر الأول لحصول المجتمع. وبالتالي فإن الإنتقال المعرفي الحالي للمجتمعات، يجعل من هؤلاء المهاجرين إليها على مبعده مرحلتين معرفيتين عن الواقع الفعلي لها، وبالتالي يمكن للكثير من القيم أن تتغير ومنها العنصرية بمعناها القديم.

يلو الصوت هذه الأيام حول صعود اليمين الشعبوي في دول العالم الأول، الذي يناوئ الهجرة والمهاجرين. هذا الصوت العالي يتناسى موضوعين فاقعين، الأول هو أن هذا الصعود تمّ ويتمّ في الإطار المجتمعي المحكوم بالقيم الديموقراطية؛ والثاني هو أن اليمين الشعبوي هو أساساً متوفر بشدة في بلدان المنشأ، وليس غريباً عن التربية الثقافية للمهاجرين. فإنتخاب محمد مرسي في مصر(مثلاً فقط) ديمقراطياً، جاء باليمين الشعبوي إلى الحكم، وهذا لم يردع أحداً من أن يحاكم شعوب المصعب بمعايير مُختلفة، لتدينها بالعنصرية التي تنتمي إلى زمن معرفي سابق.

لا يمكن وصف صعود اليمين الشعبوي بالعنصرية الكلاسيكية. فهذا التعريف تغير كثيراً ما بعد النازية، وما زال متوفراً في بلاد المنشأ كتعريف وممارسة. ولنا في الكثير من دول أوروبا وأمريكا، أمثلة كبرى في مقاومة العنصرية الكلاسيكية، وألمانيا على رأسها. فهذه الدول جميعها كانت قابلة لتقبل الإندماج، من ضمن ممارساتها المجتمعية، القائمة على المساواة التعاقدية. وهذا ما أخلّ به الوافدون بطرق كثيرة، على رأسها الإرهاب، ما خلق مشكلة كبرى لدى الرأي العام. وهنا لا بد من فسخ المجال للمعرفة المستجدة

لأخذ دورها في الدراسة والتقييم وإيجاد الحلول. ولعل تركيا كانت أول المبادرين لإتخاذ الإجراءات العملية تجاه الوافدين، بممارسة حملات إعادة هؤلاء الي بلد المنشأ. وهنا يمكننا المقارنة بين أداء اليمين الشعبوي الجهالي، واليمين الشعبوي المعرفي، لنتبين أن تركيا ومن شابهها غير معنية بالاندماج، على الرغم من عدم إخلال وافديها بالممارسة المجتمعية العامة، بينما تقع إخلالات تهدد الهندسة الاجتماعية في بلدان المعرفة. من هنا تبدو المسارعة الى إتهام الدانماركيين (مثلاً فقط) بالعنصرية نظراً لفوز اليمين بالانتخابات، مسارعة تأثيمية تثريبية. فهي بالإضافة إلى كونها متأخرة وفيها الكثير من قلة الوفاء ورد الجميل، تبدو ملفقة تماماً، ليس بالنسبة الى تعريف "العنصرية" الجديد فقط، بل بسبب العناد في رفض الإندماج، تعبيراً عن مشاعر التمايز والإستعلاء المؤدية الى العنف

المشكلة التي نحاول طرحها هنا، هي تلك الحالة العميقة من الفشل بالانتقال المعرفي من قبل المهاجرين، والتي لا تشبه كمياً ونوعياً، حالات الإرتقاء المعرفي المتدرجة في بلدان المصعب، التي أنتجت في سياقات هذا الانتقال "عنصرية" كقيمة عالمية جديدة، مختلفة عن سابقتها من أنواع العنصرية/العنصريات الكلاسيكية البائدة. فهذه العنصرية المحدثة التي يواجهها المهاجرون، تتجاوز معايير الإدانة والتثريب والنبذ، وذلك بإعتماد معايير الإنجاز المعرفي، مع المحاسبة على هدر الفرص. فالمجمعات، وأيضاً التجمعات السكانية، تبدو مضطرة

...حالات الارتقاء  
المعرفي في بلدان المصعب  
أنتجت عنصرية جديدة  
تعتمد معايير الإنجاز  
المعرفي والمحاسبة على  
هدر الفرص.

للإلتحاق بحالة الإرتقاء المعرفي الحالية، وإلا سقطت في مستنقع الإزدراء، توصيفاً وفعلاً، كمستنقعات وبؤر تمارس وتصدّر البؤس المعرفي، والتخلف الحضاري، في تغيير جذري لمعنى "العنصرية" الأقل. وهنا لا تشفع شرعة حقوق الإنسان لحضور قيمة المساواة الإنسانية، مقابل التخلف المقوّض لتحويلات الإرتقاء المعرفي، وإعاقة التقدم عبر ممارسات جحافل المهاجرين. كما لاتنفع محاولات دفع بلدان المنشأ إلى الإلتحاق بالأنموذج المعرفي الحالي لإعاقة الهجرة. فهذه البلدان تحولت بفعل التقتير المعرفي، وإهدار الفرص، إلى مستنقعات للعنف والجهالة ولزوم ما لا يلزم، بحيث تزداد الهوة بينها وبين الشعب والمنعة. وهنا علينا تجاوز ذكر الأمثلة منعاً للسقوط في السياسي التكتيكي، أو الدخول في مباحكات التراثي الديني. فالمسألة في مجموعها، تجتمع تحت راية إجهاض النهضة، التي لم يستوعبها أحد من حكام ومحكومين، والتي لا ينفع في شرحها أو تبريرها، خيال المؤامرات مهما كان واسعاً.

عالم اليوم المعرفي لا يمارس عنصرية تحاقدية إستلافية، كما أنه لا يمارس تنافسية تبسيطية على الكالأ والماء. إنه سياق معرفي تطبيقي، ومن لا يستطيع ممارسته سوف يسقط بين مسنناته مع سابق تنبيه وتحذير، من خطورة البقاء في مستنقعات الجهالة، مهما كانت مبررة بالخصوصيات التي تصل إلى حدود التقديس. إذ أن معايير هذه الجهالة تضعها معرفيات عالم اليوم دون هواده، فلن يقبل عالم اليوم عنفاً أو فوضى لا تنتمي أسبابها وميرراتها إلى عالمه هو. وهذا مرتبط تماماً بالقيم والمعايير التي يضعها هو، ولا يبقى لمستنقعات العنف والخديعة والإستبداد من خيار إلا الفناء الحضاري .